

**الفصل السادس**  
**رؤية وخطة لبناء مجتمع المعرفة**  
**في الوطن العربي**



## رؤية وخطة لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي



### تمهيد

نتجه في هذا الفصل لبلورة مجموعة من العناصر في صيغة خطة عمل تمكنا من تقديم ما نعتبره مبادئ وآليات عمل مطلوبة لسد فجوة المعرفة في البلدان العربية، وتركيب ما يساعد على ولوج عتبات المعرفة بالانخراط في مجتمعه والمشاركة في عمليات إنتاجها. صحيح أن التشخيص المنجز في فصول التقرير أبان وجود بعض التقدم في جوانب من مجتمع المعرفة، إلا أنه أبرز أيضا العديد من الفجوات التي لا بد من التعامل معها بجدية وحزم إن أردنا إقامة مجتمع منتج للمعرفة. وفي هذا الإطار، اتجهنا لتركيبة رؤية ومجموعة من الأفعال الهادفة إلى المساهمة في ردم الفجوات المتعددة التي تملأ مساحات المشهد المعرفي العربي.

لا نريد أن نواجه فجوة المعرفة بالاكتماء بتريدي أطروحات الاعتداد بالانفُس أو الاعتماد على الماضي والاكتماء بمخزوننا المعرفي، ذلك أن ثورة المعرفة في عالمنا تتجاوز ردود الفعل التي ذكرناها. فالتحدي الذي يواجه المجتمع العربي في مجال المعرفة كبير، وهو يستدعي جهودا مركبة في طريق بناء هذا المجتمع.

إن اكتساب المعرفة وبناء مجتمعه والعمل على توظيفها من أجل التنمية والتقدم يقتضي مواجهة مجموعة من المتطلبات. وفي هذا الإطار، سنكتفي في هذا الفصل برسم هندسة عامة لهذه الرؤية بهدف تقديم ما يساعد على مغالبة الفجوة المعرفية في البلدان العربية. وستتيح لنا هذه الهندسة تركيب جملة من العناصر في موضوع البيئة التمكينية، وأخرى في موضوع توطين المعرفة، ومعطيات أخيرة في توضيح أفق الإبداع المعرفي المطلوب لتسخيره

في خدمة التنمية الإنسانية.

والخطة العربية المقترحة محصلة لعمليات التشخيص والمعاينة التي وقفنا عليها في هذا التقرير. ولا ندعي أن المعطيات التي سنقدم في صورة متطلبات وأولويات ستكون شاملة أو كلية، كما لا ندعي امتلاك أو احتكار الحقيقة والصواب في هذا المجال، بل نتوخى رسم معالم مفتوحة ومحفزة لركوب درب المعرفة المأمول.

ولأننا ببنا في مجمل فصول التقرير أن الحق في المعرفة يعد حجر الزاوية من منظور التنمية الإنسانية، فإننا نعتبر أن هذا الحق يعني تعميم خبراتها والمشاركة في إعادة إنتاجها وفقا لاحتياجات مجتمعاتنا. وضمن هذا الإطار، تتشكل مجمل عناصر هذه الخطة المقترحة. ولعل الغرض الأسمى منها هو أن نحفز النقاش العام والتحرك الإيجابي نحو مجتمع المعرفة على أسس ثابتة يملك نواصيها المجتمع العربي من خلال مشاركة مختلف مكوناته في صنع هذه القناعات، ومن ثم في اعتماد وتطبيق الاستراتيجيات والآليات المبنية والمرتبطة بتوافق من الجميع.

### الفجوة المعرفية العربية: النواقص والثغرات

شخصنا في التقرير سمات الفجوة المعرفية العربية وحاولنا التأكيد على جملة من المعطيات والخلاصات أبرزها ما يلي:

● الإحاطة بمواصفات مجتمع المعرفة الذي ما فتئ يتشكل في العالم، وذلك بالوقوف على أبرز مكوناته وإشكالاته. وقد حاول التقرير في الفصل الأول والثاني معاينة صعوبات الموضوع والتمهيد له ببحث البيئات المساعدة على نشوء وتبلور مجتمع المعرفة.

ففي الإطار النظري، اتجه التقرير إلى معاينة الأقطاب المشكلة لحدود مجتمع المعرفة

الخطة العربية  
المقترحة محصلة  
لعمليات التشخيص  
والمعاينة التي  
وقفنا عليها في هذا  
التقرير. ولا ندعي  
أن المعطيات التي  
سنقدم في صورة  
متطلبات وأولويات  
ستكون شاملة أو  
كلية، كما لا ندعي  
امتلاك أو احتكار  
الحقيقة والصواب  
في هذا المجال، بل  
نتوخى رسم معالم  
مفتوحة ومحفزة  
لركوب درب المعرفة  
المأمول

التمكينية المهیئة لتأسيس هذا المجتمع، ذلك أن لمختلف تجلیات مجتمع المعرفة في العالم المعاصر أصولاً وقواعد يصعب بدونها تبلور هذا المجتمع.

كما حاول الفصل، بعد ذلك، وضع اليد على علاقة الحرية بالمعرفة، منطلقاً من أن المعرفة حرية وتنمية، وأنه لا معرفة ولا تنمية بدون حرية، دون أن يعني هذا الربط الإقرار بالتلازم الميكانيكي بينهما. ولم يكتفِ الفصل بهذا التشخيص الجدلي، بل اتجه إلى رصد الشروط العامة المساعدة في بناء مجتمع المعرفة المتمثلة في البيئات المساعدة على تدارك الفجوة المعرفية، كما هو الحال في مطلب الإصلاح السياسي والمؤسسي، وكذلك الإصلاح الثقافي والفكري، علاوة على إصلاح الإعلام وتجديد وسائل الاتصال وتقانات المعلومات.

لا تستطيع المجتمعات العربية ولوج عتبات مجتمع المعرفة والانطلاق في إنتاجها وإبداعها دون بيئات حاضنة ومؤسسات داعمة. وتؤكد هذه الضرورة تجارب الدول التي ولجت مجتمع المعرفة قبلنا. ومن هنا، فإن المجتمعات العربية مدعوة إلى تهيئة الأرضية المناسبة لتملك المعرفة واستيعاب مستجداتها ومكاسبها. ولا يكون ذلك إلا بتخصيص الموارد المالية والبشرية والمؤسسية اللازمة، إضافة إلى الرؤية المقتنعة بدور المعرفة اليوم في تحقيق التنمية الشاملة. إن البيئات الحاضنة والمؤسسات والتشريعات والسياسات والأطر كلها عناصر مطلوبة في لحظات التهيئة والاستمرار في إنتاج المعارف التي تمكن من بلوغ الرفاهية الإنسانية.

• حاولت فصول التقرير اللاحقة معاينة وتركيب واقع أهم مرتكزات ومؤشرات مجتمع المعرفة في ما يتعلق بالتعليم وأحوال تقانة المعلومات والاتصالات والإبداع في الوطن العربي، وسعت، مجتمعة، إلى الإحاطة بأمرين اثنين؛ أولهما يتعلق بتركيب واقع الأداء المعرفي العربي في هذه المجالات، والاقتراب من الفجوات الكبيرة القائمة بين ما يجري عندنا في هذه المجالات وبين ما راكمته المجتمعات التي ولجت أبواب المعرفة قبلنا. ويتمثل ثانيهما في إدراك النواقص وبلورة المقترحات المساعدة في ولوج أبواب المعرفة، بكل الرصيد الذي تكوّن لدينا في النصف الثاني من القرن العشرين

ولخصها في ثلاثة أقطاب كبرى؛ التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع؛ مع إبراز الترابط والتفاعل القائم بينها. كما أشار إلى الظاهرة الأبرز في مجتمع المعرفة والمتعلقة بالتشبيك والشبكات، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمارس في المجتمعات المعاصرة دوراً بارزاً في مختلف مظاهر الحياة. كما سعى الفصل الأول لبلورة تعريف إجرائي يساعد على بناء خيار معين في النظر إلى مجتمع المعرفة ومؤشراته ومرتكزاته في ضوء تطلعات المجتمع العربي.

واتجه الفصل كذلك إلى بناء المرجعيات النظرية العامة التي تقوم عليها المؤشرات المحددة لسمات مجتمع المعرفة، التي حددها في منظومتين معرفيتين كبيرتين؛ تتعلق أولاهما بالفلسفة الوضعية ومنازعتها الكمية المعتمدة على الحتمية التقانية؛ وثانيهما ما تضمنته منظومات المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من نزعات تحديثية ليبرالية. وقدم الفصل تركيباً لعينة من الأسئلة والتحديات الجديدة المطروحة في العالم وفي وطننا العربي، الذي نفترض أنه لا ينفصل عن التغيرات الجارية في مطلع القرن الواحد والعشرين، المتميز بالعديد من الثورات والتحويلات المعرفية التي تجري داخله، مثل سؤال الهوية والمشاركة السياسية والنوع الاجتماعي وتطوير اللغة العربية، وكذلك مسألة بناء مدونة أخلاقية جديدة تواكب وتركب المعايير القادرة على العمل الذي يضع مكانة الإنسان فوق جميع الاعتبارات، وترسم معالم التضامن والتعاون العربي، علاوة على ترسيخ قيم الانفتاح على الإنسانية والتواصل معها.

لم يكن بإمكان التقرير أن يفكر في واقع المعرفة في الوطن العربي دون التأكيد على لزوم الربط بين الحق في المعرفة والحق في التنمية. وقد شكل هذان الحقان معا الدعامتين الحاملتين لمختلف التصورات التي تضمنتها. كما أن هذا الفصل لم يغفل رسم المعالم الكبرى لمجتمع المعرفة. فقياس الأداء المعرفي العربي في مختلف تجلياته يستدعي هذا النوع من الإحاطة المؤطرة لما نحن بصدد تشخيصه ودراسته، ثم بناءً وإعادة بنائه في ضوء الخصوصيات المحلية الموصولة بالواقع العربي، وبمساعيه الرامية إلى توطین آليات مجتمع المعرفة، خدمة للمشروع التنموي العربي المرتقب.

وقد اعتنى الفصل الثاني ببحث البيئة

لم يكن بإمكان

التقرير أن يفكر

في واقع المعرفة في

الوطن العربي دون

التأكيد على لزوم

الربط بين الحق في

المعرفة والحق في

التنمية

لا تستطيع

المجتمعات العربية

ولوج عتبات مجتمع

المعرفة والانطلاق

في إنتاجها وإبداعها

دون بيئات حاضنة

ومؤسسات داعمة

وبدايات الألفية الثالثة، وبكل الطموحات التي تحدونا اليوم لتحسين مواقعنا في الخرائط الجديدة للمعرفة التي نشأت وتتشأ في عالمنا. ففي الفصل المخصص للتعليم، اختير رأس المال المعرفي الذي تبنيه مؤسسات التعليم في البلدان العربية اليوم، في محاولة للوقوف على أبعاده الكمية والتنوعية في مختلف أطوار ومراحل التعليم، مصنفة طبعة رأس المال هذا حسب أجيال الأطفال والشباب والكبار. وشخص ذلك بنية رأس المال المعرفي ومجمل الثغرات التي تفصله عن رأس المال المعرفي المعاصر المستوعب لمستجدات التعليم، التي أصبحت توفرها الآليات والمختبرات والوسائل التقنية الجديدة. كما توقف أمام أشكال الخلل التي واكبت مشاريع إصلاح التعليم في البلدان العربية، وحاول إبراز مظاهر القصور والتردد الحاصلة في المشهد التعليمي العربي.

وقدم الفصل تحليلاً لمختلف الجوانب في تكوين رأس المال المعرفي من خلال التعليم. وعلى الرغم من أن معظم المجتمعات العربية حققت العديد من الإنجازات الملموسة على الصعيد الكمي في ما يخص فرص التعليم المتاحة للأطفال والتكافؤ بين الجنسين، فقد بين التقرير أن الأداء النوعي لأطفال الدول العربية كافة نادراً ما يوازي أداء نظرائهم في سائر دول العالم. فهناك نسب كبيرة من جيل الشباب، تتجاوز 35% في تسع دول عربية، لا تتجاوز خطاهم عتبة التعليم الأساسي، وبالتالي فإن من الصعب أن يستطيعوا الانخراط في الاقتصاد القائم على المعرفة، الذي يتطلب معارف نظرية وتقنية لا يمكن اكتسابها إلا في مراحل تعليمية تلي مرحلة التعليم الأساسي. كما أن التكوين المعرفي لدى العديد من الشباب من خلال التعليم الثانوي والتعليم العالي لا يتوافق بالضرورة مع متطلبات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل أساسي على العلوم المتخصصة، والتقانات الحديثة، وثورة الاتصالات، والانفتاح على المكاسب المتطورة للمعرفة. ويشكل هذا الأمر عائقاً أمام تكوين الكتلة الحرجة المطلوبة على أقل تقدير من رأس المال البشري عالي الكفاءة القادر على الابتكار والإبداع والتجديد، وعلى قيادة عمليات التطوير المستمر الذي تحتاجه المجتمعات العربية.

وأكد التقرير أن أنوار المعرفة لم تصل إلى جميع الراشدين بالتكافؤ، بل بقيت في مجمل

الدول العربية حكراً على نخبة واسعة أحياناً إلى حد ما، وضيقة في أحيان أخرى كثيرة. كما يظهر اليوم تفاوت كبير في رأس المال المعرفي المكتسب من خلال التعليم لا بين الدول نفسها فحسب، بل في كل دولة عربية على حدة بين الذكور والإناث، ثم بين الراشدين الأصغر سناً والراشدين الأكبر سناً. ولا شك بأن مثل هذه الفروق موجودة بين الحضر والريف وبين الشرائح الاقتصادية للمجتمع.

أما الفصل الرابع، فقد عالج موضوع تقانة المعلومات والاتصالات باعتبارها دعامة مركزية في مجتمع المعرفة. وتوقف أمام حال هذه التقانة في البلدان العربية كما تكشف عنه البيانات المتاحة من التقارير الدولية، على الرغم من الثغرات الكبيرة التي تتضمنها هذه البيانات. واتجه الفصل لوضع اليد على مطلب تجديد اللغة العربية لتكون الوعاء الحاضن والمطلوب لتملك المحتوى المعرفي والرقمي بلغة قادرة على بناء رموز جديدة مسهلة لعمليات الصناعة الرقمية وتأسيس فضاءات معرفية عربية تتعامل مع النظم الجديدة للمعرفة، إسهاماً وانتفاعاً. وكشف الفصل أهمية تقانة المعلومات في المجال الصحي والاقتصادي والاجتماعي والمعرفي على وجه العموم، وأبرز النواقص والثغرات القائمة في البلدان العربية وبلور، في الآن نفسه، جملة من الاقتراحات والمبادرات التي تسعف في تطوير الوضع الحالي لتقانة المعلومات والاتصال في البلدان العربية ونقلها إلى مستوى القدرة على تفعيل الوضع المعرفي، عن طريق المؤسسات الضامنة لتوسيع مجالات استعمالها وتطويرها في مختلف مجالات النشاط المنتج في البلدان العربية.

وبين التقرير أن من أبرز ما يميز الحقبة الحالية التداخل غير المسبوق بين تنمية القدرات التقنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى وجوهها. لكن مراجعة الخطط الوطنية في الدول العربية ذات المداخل المتوسطة والمتدنية خاصة تشير بوضوح إلى عوائق تحول دون إدراج التنمية التقنية في المراتب الأولى. كما أن وضع السياسات المنفتحة التي يتطلبها نشر واستثمار تقانات المعلومات والاتصالات على نحو فاعل يجابه عقبات كبرى ناجمة في العديد من الحالات عن السيطرة الحكومية الفائقة وتداخل قضايا التنمية التقنية مع العديد من القضايا. وأكد التقرير ضرورة توجيه المزيد من البحوث للكشف عن آثار

تواجه المجتمعات

العربية عائقاً

أمام تكوين الكتلة

الحرجة المطلوبة

على أقل تقدير من

رأس المال البشري

عالي الكفاءة

القادر على الابتكار

والإبداع والتجديد

يجابه وضع

السياسات

التي يتطلبها

نشر واستثمار

تقانات المعلومات

والاتصالات عقبات

كبرى ناجمة في

العديد من الحالات

عن السيطرة

الحكومية الفائقة

وتداخل قضايا

التنمية التقنية مع

العديد من القضايا

إن النجاح في تملك  
وتوظيف التقانات  
الحديثة مرهون  
بالقدرة على التعاون  
ضمن فرق متعددة  
الاختصاصات داخل  
كل من البلدان  
العربية، ومع  
شركائها ضمن  
المحيط الإقليمي  
وعلى الصعيد  
العالمي

يعتبر اتخاذ القرار  
السياسي الجاد  
بالانخراط في  
مسيرة البحث  
والإبداع من  
المسلمات التي لا بد  
من تبنيها صراحة  
على مستوى  
الدولة، لا بل على  
الصعيد الإقليمي  
العربي، وبمشاركة  
فاعلة من المؤسسات  
والقطاعات  
المجتمعية

التطور التقني على اللغة العربية وتعامل  
التقانات الجديدة معها، من حيث التعرف  
والنطق والدلالة، بحيث يتم الحفاظ عليها  
ويتكسر دورها كوعاءٍ للثقافة ومحور للتنمية  
وإسهام في البنيان الحضاري الإنساني.  
ويبين الفصل أن المهام الرامية إلى الاستثمار  
الأمثل لتقانات المعلومات والاتصالات في بناء  
مجتمع المعرفة العربي تفوق إمكانات الدول  
العربية فرادى. ولا بد لذلك من تمكين أوامر  
التعاون بين المؤسسات المعنية على الأصعدة  
المختلفة. فالنجاح في تملك وتوظيف التقانات  
الحديثة مرهون بالقدرة على التعاون ضمن  
فرق متعددة الاختصاصات داخل كل من  
البلدان العربية، ومع شركائها ضمن المحيط  
الإقليمي وعلى الصعيد العالمي. ولا بد للسياسات  
الوطنية والمبادرات الإقليمية المصممة في هذا  
الباب أن تتضمن الوسائل المتاحة بفضل  
تقانات المعلومات والاتصالات؛ كإنشاء "مخابر  
البحث الافتراضية"، والاستفادة المثلى من  
مناهج المصدر المفتوح في شتى التطبيقات.

أما الفصل الخامس، فقد تناول أحوال  
الإبداع في الوطن العربي، منطلقاً من مراجعة  
مفهوم الإبداع، وذلك بتوسيع المؤشرات التي  
وضعتها بعض التقارير الدولية في هذا الباب.  
وقد اشتمل الفصل على ثلاثة محاور كبيرة؛  
أولها يتعلق بسياسة الإبداع في المعرفة العلمية  
والتقنية، مع إبراز فجوة الإبداع الكبيرة في  
هذه المجالات، وإيضاح أشكال القصور القائمة  
في مراكز البحث العربية، وعدم قدرتها على  
المساهمة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة، علاوة  
على غياب الحدود الدنيا للتنسيق والتعاون  
في ما بينها من جهة، وبينها وبين المؤسسات  
الدولية الرائدة في هذا الباب من جهة أخرى.  
أما المحور الثاني، فقد عالج خصوصيات  
الإبداع العربية في الفنون والآداب والعلوم  
الإنسانية والاجتماعية من منظور جديد،  
موضحاً أن مفهوم الإبداع يتجاوز مفهوم  
الابتكار المرتبط أساساً بالمجال التقني البحث  
وأدواته. وفي هذا الإطار، جرى التأكيد على أن  
ملكتي التخيل والتعقل تساهمان بدورهما في  
إبداع عوالم وتصورات تعني الوجدان وتثري  
العقل. وفي المحور الثالث، ناقش الفصل مسألة  
النهوض بالأداء الإبداعي العربي، وقدم جملة  
من المقترحات التي تحفز على الإبداع وتربطه  
بمجالات الإنتاج المختلفة.  
وأبرز الفصل أنه لن يكون للبحوث العربية

موقع يذكر في الألفية الثالثة إذا ما بقيت خارج  
السياق العالمي للبحث والإبداع. فالمستجدات  
العلمية والتقنية تتسارع وتنتشر ضمن طيف  
واسع من الاختصاصات والتطبيقات، مما  
يجعل من المستحيل على أية دولة في العالم  
مهما عظمت إمكاناتها البشرية والمادية،  
متابعتها جميعاً في آن معاً. ولهذا، فإن التوجه  
العالمي هو لقيام تكتلات مجتمعية وعلمية  
كبيرة والانخراط فيها، وللتوسع في التشبيك  
في البحوث العلمية، والشراكة في مشاريعها  
ونواتجها.

وركز الفصل على أنه أمام وفرة المتطلبات  
لتحقيق اختراق نوعي على مستوى البحوث  
والإبداع، يعتبر اتخاذ القرار السياسي الجاد  
بالانخراط في مسيرة البحث والإبداع، من  
المسلمات التي لا بد من تبنيها صراحة على  
مستوى الدولة، لا بل وعلى الصعيد الإقليمي  
العربي، وبمشاركة فاعلة من المؤسسات  
والقطاعات المجتمعية.

● **التزم التقرير في مختلف فصوله بسعيه  
لإبراز أهمية التواصل المعرفي مع الذات  
ومع العالم، بحكم أن هذا التواصل يسعف  
بإنجاز عمليات إعادة بناء واقع المعرفة في  
العالم العربي، في ضوء مخزون المعرفة الذاتي،  
ومكاسب المعرفة المستخلصة من ثورات المعرفة  
المعاصرة.**

واعتبر التقرير أن مبدأ الانفتاح الإيجابي  
على ثورة المعرفة، وما ترتب عليها من مكاسب  
في مجالات التنمية وتوسيع خيارات الإنسان  
في العيش الكريم، تعد قاعدة أساسية في  
مشروع نقل وتوطين وإبداع المعرفة في عالمنا،  
انطلاقاً من قاعدة أن الاستمرار في النقص  
المعرفي العربي يؤدي إلى استمرار تأخرنا  
التاريخي العام. ولهذا السبب، حرص التقرير  
على أن يكون مبدأ التواصل المعرفي مع العالم  
خاصية ملازمة لكل مظاهر المعرفة في العالم  
العربي، بما في ذلك التعليم والتقانة والثقافة  
العامية. ولا بد من التشديد على أن الدفاع عن  
التواصل لا يعني التبعية ولا يعني الانتقاء، كما  
لا يعني الاستعارة؛ إنه، أولاً وقبل كل شيء،  
إرادة وطموح هدفهما تهيئة السبل لإيجاد بيئة  
تمكينية للمعرفة، ومن تحقيق مطلب توطين  
وإبداع المعرفة، وذلك باستيعاب القيم المعرفية  
المعاصرة والعمل على تطويرها لمصلحة الإنسان  
العربي وتعزيز كرامته وتحقيق رفاهه.

تدعونا العناية  
برصد حال المعرفة  
في العالم العربي إلى  
الإسراع في تهيئة  
الوسائل المناسبة  
لترسيخ أسس إقامة  
مجتمع المعرفة

لترسيخ أسس إقامة مجتمع المعرفة، خصوصاً وأن تسارع وتائر التقدم العالمي في المستويات الثقافية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية يتم بصورة تدفعنا بدون أدنى تردد إلى الانخراط في امتلاك نواصي المعرفة، بما في ذلك توفير بيئاتها التمكينية، ودعم تعميم نشرها مشاركة وارتفاعاً، وتوفير أدواتها وتقاناتها، بهدف توظيفها بشكل فعال في خدمة التنمية الإنسانية والانتصار على مظاهر التخلف السائدة في مجتمعاتنا.

"إن التقسيم في القرن الحادي والعشرين سيكون على أساس المعلومات؛ مجتمعات معرفة وأخرى بلا معرفة"

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

## الفجوة المعرفية: أمر ممكن التدارك.

كشفت فصول التقرير جوانب هامة من واقع الأداء المعرفي العربي، وعرضت المبادئ العامة الموجهة لأبرز المواقف والخلاصات التي بلورها التحليل. وإذا كان التقرير قد حاول تشخيص الملامح العامة للفجوة المعرفية العربية، سواء في البيئة التمكينية أو في إنتاج وتوظيف المعرفة في الواقع، فإن الأمر يستدعي أن نتوقف الآن لبناء ما يساعدنا على تقليص وردم هذه الفجوة، بالصورة التي تمكن العرب من الاندماج في مجتمع المعرفة، وبصورة إيجابية.

إن التخلف المعرفي العربي، المتمثل في مجالي الاكتساب والإنتاج، يزيد من اتساع الفجوة المعرفية الضائمة. ومن المؤكد أن العرب، شأنهم شأن شعوب العالم الأخرى، قد بنوا في تاريخهم رصيداً هائلاً من المعارف المعبرة عن أنماط حياتهم ودرجات خبرتهم الموصولة بمجالات العمل والإنتاج. غير أن الحديث عن الفجوة المعرفية الحاصلة اليوم يعني أن المجتمعات العربية لم تستطع تملك مكاسب التطور التقني، كما لم تستطع توطئ الوسائط والآليات الجديدة القادرة على الاستفادة العظمى من المعارف الجديدة في مجال التنمية. ويمتد هذا التقصير ليشمل المناحي الثقافية والاجتماعية. فعلى الرغم من العديد من الإضاءات الثقافية في المنطقة العربية في عصرها الحديث، إلا أن المتبع لهذا الإنجاز يجده متواضعاً وخجولاً، مقارنة بإنجازات المناطق الأخرى في العالم، علاوة على كونه مكبلاً بالعديد من القيود المجتمعية والثقافية والسياسية. ويمكن أن تعزى هذه القيود، في معظمها، إلى محدودية الحرية بمفهومها الأوسع، ومحدودية التواصل المنتج مع كل من الداخل والخارج.

تدعونا العناية برصد حال المعرفة في العالم العربي، كما طرحنا في فصول التقرير، إلى الإسراع في تهيئة الوسائل المناسبة

الإطار 6-1

### النقد العقلاني والرؤية التاريخية

الراهن استيعاباً عقلياً نقدياً كذلك، ويضيف إليه. نتجاوز ونحترق ونتقدم بأن نعي حقائق واقعا ونسعى لتوجيهه في مراعاة واحترام لاختلاف وتنوع خصائصه وملاساته، دون أن ننقل على العصر بوحدتنا وهويتنا القومية. فهويتنا ليست كينونة جاهزة مكتملة بل هي صيرورة متصلة ومشروع مفتوح دائماً على الجديد والمستقبل. ولهذا نفتح على العصر؛ إغناءً وتعميقاً لهويتنا ومشاركة فاعلة فيه (...).

نطلق حرية الفكر والنقد والاختلاف وتشكيل الهياكل والتنظيمات الشعبية والمجتمعية المختلفة المعبرة عن القوى الحية والمنتجة والمبدعة في المجتمع، نساءً ورجالاً، ونشرع لحقها في المشاركة في إصدار القرارات المصرية ورقابة تنفيذها والدفاع عن مصالحها وحقوقها.

لا نغلب السلطة على المجتمع، ولا السياسي على الأيديولوجي، ولا الأيديولوجي على المعرفي، ولا نجعل من المعرفي تنويراً نخبويًا استعلائياً، مفصولاً عن روح النقد العقلاني الموضوعي وإرادة التغيير والتجديد.

إن القضية، في النهاية، ليست قضية مشروع نهضوي أيديولوجي مجرد، فما أكثر مثل هذه المشاريع في حياتنا وتاريخنا القريب. وإنما القضية هي رؤية نظرية معرفية تأسيسية إستراتيجية نابعة من حقائق واقعا وعصرنا واحتياجاتها وتحدياتها، رؤية مسلحة بالعلم والإرادة الشعبية الجماعية الواعية على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومي العام.

إنها ليست يوتوبيا، بل ضرورة تتممخض في حقل الإمكانيات المتاحة، التي تنتظر الوعي والإرادة والتنظيم والمبادرة في قلب مجتمعاتنا المدنية.

لا سبيل للمشاركة في معركة الراهن العربي إلا من خلال سعينا للانتصار على أزمة فكرنا وواقعنا. إننا نعاني أزمة تخلف وتبعية. وفي تفصيل هذا نقول: إنها أزمة معرفة، وأزمة تنمية، وأزمة حكم، وأزمة تضارب صارخ بين مستويات الثروة والتحضّر ومستويات المعيشة، والديمقراطية والعلم والثقافة، أزمة علاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أزمة هيمنة خارجية استغلالية على مقدرات حياتنا ومنطلقات تميّتنا الاجتماعية والثقافية والقومية. إنها، في النهاية، أزمة فكر، نتيجة لمختلف هذه الأزمات المتداخلة، ونتيجة فقداننا للرؤية الإستراتيجية الشاملة لتغيير الواقع وتجديده.

ليس هذا إنكاراً للعديد من الجهود والمنجزات والإبداعات في مختلف المجالات المعرفية والفكرية والاجتماعية والإنتاجية والأدبية والفنية التي أسهم فيها المثات من رموز الثقافة العربية. إنني أتحدث عن الأبنية السائدة في فكرنا وواقعنا ومؤسساتنا عامة (...).

لن نتجاوز تخلفنا وتبعتنا إلا بالنقد العقلاني والرؤية التاريخية لجذور التخلف والتبعية في فكرنا وواقعنا على السواء.

لن نتجاوز تخلفنا وتبعتنا إلا بالامتلاك المعرفي بحقائق الثورة العلمية الجديدة، ثورة المعلوماتية، دون انتظار لاستكمال امتلاكنا المعرفي المؤجل المحدود المجهض للثورات العلمية السابقة.

لن نتجاوز تخلفنا وتبعتنا إلا بمشروع تنموي قومي شامل ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية وإعلامية وقيمية، مشروع يستوعب تراثنا العربي الإسلامي استيعاباً عقلانياً نقدياً، ويضيف إليه، ويستوعب حقائق عصرنا

المصدر: محمود أمين العالم، 1995. "قضايا فكرية". العدد 15-16 يوليو/تموز

التقنية نحو استحضار البعد الإنساني الشامل والأبعاد الأخرى المرتبطة بالطموح والإرادة والنقد والتاريخ، لكي نتحاشى التصورات القطعية والوضعية التي تمارس تمييط المعرفة الإنسانية. وقبل رسم المعالم الكبرى لهذه الخطة، نشير إلى أنها ترسم رؤية قائمة على قواعد محددة، وهي أيضا عبارة عن فعل ومبادرة طويلة النفس، ينسجم هدفها المركزي مع تصور التقرير لأهداف مجتمع المعرفة المتمثلة في بناء التنمية الإنسانية الشاملة.

إن الرؤية، كما قلنا، بناء يُشخّصه فعلٌ وتترجمه حركة، وهي قبل ذلك طموح. إنها فعل مبادر يتوخى رصد واقع المعرفة ويتجه لابتكار ما يساعد على توطينها وتأهيلها في الميادين المعرفية المختلفة، وذلك من أجل بلوغ عتبة الابتكار والإبداع. تندرج هذه الرؤية في العمق ضمن مساعي التواصل والتوطين، ثم الإنتاج والإبداع، وهي المساعي التي تشكل هيكل ترتيب محاورها، بحكم أن غايتها تتمثل في مزيد من توسيع الأداء المعرفي العربي لبلوغ مطلب التنمية المعرفية التي تضعنا على أبواب التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وهي الزاوية التي انطلقنا منها عندما اتجهنا للتفكير في موضوع مجتمع المعرفة.

ومن أجل توضيح الملامح الكبرى لهذه الخطة المقترحة، نشير إلى أن روحها العامة تتضمن جملة من المقدمات والقواعد، كما

وتعد الإمكانيات الجديدة التي يتيحها مجتمع المعرفة في التنمية الإنسانية الدائمة من أكبر الحوافز لتدارك الفجوة المعرفية. فتقنيات المعلومات المتوافرة الآن، مثلاً، تتيح إمكانية جعلها مصدراً من مصادر إشاعة المعارف المساعدة على بناء اقتصاد مؤسس على المعرفة، وتربيةً للجميع موصولةً بمختلف مراحل العمر، وتقاناتٍ في مجالات عدة كالتطبيب والعلاج والزراعة، وكلها آليات معرفية لا تفصل عن أفق التنمية الشاملة بكل ما يحمله من مظاهر الرفاه الإنساني.

### رؤية مقترحة لبناء مجتمع المعرفة

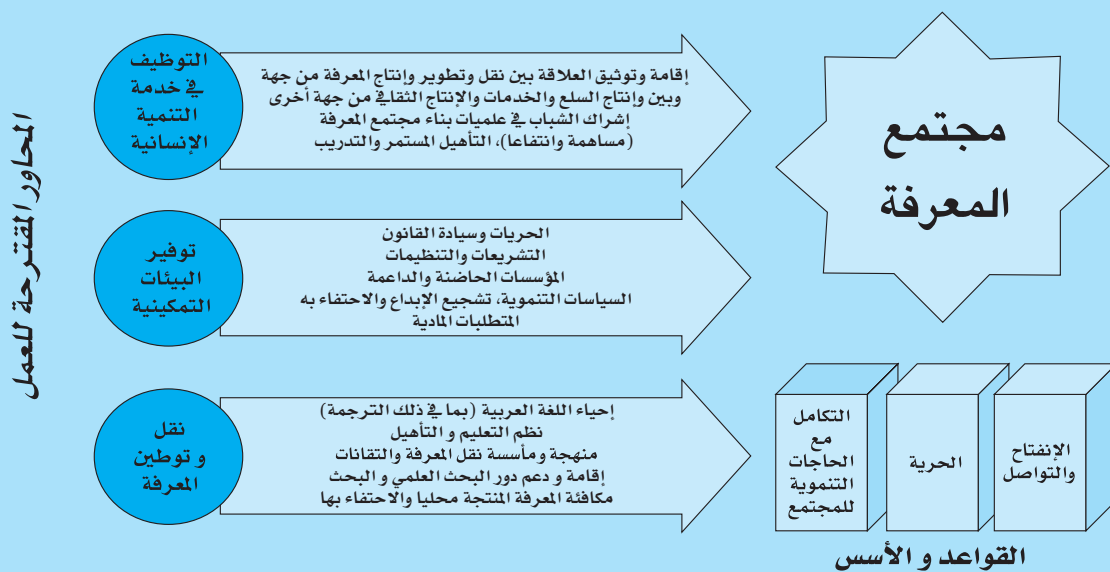
تتطلب مواجهة الفجوة المعرفية المركبة في الوطن العربي طرح رؤية تشتمل على المعالم الرئيسية للعمل والحركة. ونفترض أن هذه الرؤية المقترحة ينبغي أن تكون موصولة بالبناء على المنجزات القائمة من أجل تضييق هذه الفجوة، ذلك أنه من المؤكد أن بعض المجتمعات العربية قد قطعت بعض الأشواط في مجال ولوج مجتمع المعرفة.

وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن هذه الخطة المقترحة التي سنعمل على بناء ملامحها العامة تسجّم مع مفهوم مجتمع المعرفة كما نتصوره، حيث يتم تجاوز مبدأ الحتمية

إن الرؤية، بناء  
يُشخّصه فعلٌ  
وتترجمه حركة،  
وهي قبل ذلك  
طموح. إنها فعل  
مبادر يتوخى رصد  
واقع المعرفة ويتجه  
لابتكار ما يساعد  
على توطينها  
وتأهيلها في الميادين  
المعرفية المختلفة،  
وذلك من أجل  
بلوغ عتبة الابتكار  
والإبداع

الشكل 6-1

### آلية التحرك نحو مجتمع المعرفة العربي



## مشروعية الطموح

يظهر الطموح، في مواجهة المستقبل، شكلاً أساسياً لانجذاب الحاضر نحو المستقبل وتوجيه الحاضر توجيهاً ارتقائياً فعلياً. ففي اللحظة التي يأخذ الكائن الذاتي تطلعه على محمل الجد، ويحوّله إلى مشروع عملي، ويصمم على نقله من عالم الخيلة إلى عالم الواقع، يتحول إلى كائن طموح، ويضع حاضره على خط التجاوز واحتمالات النجاح والفشل. ما يضيفه الطموح إلى التطلع هو، إذن، عنصر الإرادة المصممة على العمل، وليس نوعية معينة في الرغبة. أعني أن الرغبة، مهما كانت شديدة وعميقة ومتأججة وثابتة حيال أهداف رضية لمستقبل قريب أو بعيد، فإنها لا تشكل وحدها طموحاً. ولذا نقول بأن الطموح هو تطلع تحمله إرادة عملية مصممة على تحقيقه. فمن دون تطلع، أي رغبة موجهة نحو مثال ممكن أو، على الأقل، نحو وضع أفضل من الوضع القائم، لا طموح في الأصل.

المصدر: ناصيف نصار، 2008، الذات والحضور، دار الطليعة، بيروت، ص 548-549

تتضمن جبهات ومحاور كبرى للعمل، وتبين أولويات للفعل والحركة لمواجهة الخطوات التي يفترض أن تترجم ملامحها التي نأمل أن تساعد في رسم معالم الطريق المؤدية إلى ركوب درب مجتمع المعرفة.

## قواعد وأسس التحرك نحو بناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي

تستند الرؤية المقترحة إلى ثلاثة أسس كبرى، تُفهم في سياقها المترابط المتكامل بالصورة الآتية:

## توسيع مجال الحريات

أبرز التقرير تلاًزماً الحرية مع المعرفة، وتلازم المعرفة مع التنمية، على الرغم من الصور العديدة التي يتخذها هذا التلازم. ويرتّب على هذا أننا عندما نضع قاعدة الحرية كإلزامية للتحرك، فإننا نتجه للدفاع عن ثنائية أخرى تتعلق بعلاقة الحرية بالإبداع والابتكار، حيث تصبح الحرية في مختلف تجلياتها قاعدة مركزية في المجال المعرفي باعتبارها دعامة من دعائم بلوغ عتبة الرفاهية الإنسانية. ومن هنا، فإن الدعوة إلى توسيع مجال الحريات ومحاصرة القيود والمحددات تعني تأهيل المجتمع العربي للانخراط في مجتمع المعرفة. لا تشير مفردة الحرية هنا إلى الدلالة السياسية أو الدلالة المرتبطة بالاقتصاد فحسب. إن مفهوم الحرية هنا، كقاعدة من قواعد التحرك لبناء مجتمع المعرفة، أوسع بكثير من ذلك؛ إنها أفق يؤهل المجتمع للمشاركة الجماعية في بناء طريق المعرفة، والانخراط في الإنتاج والتوظيف وتوسيع مكاسب الإنسان العربي في التنمية الإنسانية الشاملة.

## التواصل الفاعل مع الحاجات المجتمعية المتنامية

ومن منطلق الارتباط العضوي بين المعرفة والحاجات التنموية للمجتمعات العربية، سواء في مجالات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فإن أحد المرتكزات الرئيسية للرؤية التي نقدمها يقضي بضرورة التفاعل الإيجابي والدائم بين إستراتيجيات وآليات الحراك التنموي من جهة، والتحريك الذي

نشده لإقامة مجتمع المعرفة في المنطقة العربية من جهة أخرى. إن التواصل الدائم المبني على التشخيص الدقيق للحاجات التنموية يضع جهود إقامة مجتمع المعرفة ضمن أطرها الصحيحة المتمثلة في دعم وتحفيز التنمية الإنسانية، وفي توسيع خيارات الإنسان العربي للنهوض به إلى المستويات التي تليق به. كما أن هذا التفاعل الإيجابي والمستمر بين التنمية والمعرفة سيقود حتماً إلى التوجيه الأدق لجهود إقامة مجتمع المعرفة، وإلى ترشيد استغلال الطاقات المتاحة، وبالتالي تعظيم الاستفادة منها. فلا خير في علم لا نفع منه ومعرفة لا تتجاوب مع حاجات المجتمع الذي تنشأ فيه. وغني عن التوضيح أن من الضروري توفير الآليات المناسبة لذلك، التي لا يمكن أن تتوافر وتفضل بالشكل الذي نراه إلا في ظل إرادات سياسية حقيقية، وفي مناخ من الحرية.

## الانفتاح والتواصل

إذا كانت القاعدة الأولى تستدعي مطلب الحرية كقاعدة مركزية في كل أفعال النهوض بالمعرفة، والقاعدة الثانية تقوم على الانطلاق في الحركة من واقع حاجات التنمية الإنسانية في المجتمع العربي، فإن القاعدة الثالثة تستوعب فعلين آخرين يتممان ما سبق ذكره؛ الأول يتعلق بالانفتاح، والثاني يشير إلى التواصل باعتباره من القواعد الأساسية في مجال المعرفة.

تتعارض كلمة الانفتاح مع نقيضها المتمثل في الانغلاق المرادف للجمود. ومعنى ذلك أن تجاوز أعطاب المعرفة في الوطن العربي يتطلب التسلح بمبدأ الانفتاح على مكاسب ودروس المعرفة المعاصرة. أما التواصل، فإنه يشير إلى

## يضع التواصل

## الدائم المبني على

## التشخيص الدقيق

## للحاجات التنموية

## جهود إقامة مجتمع

## المعرفة ضمن أطرها

## الصحيحة المتمثلة

## في دعم وتحفيز

## التنمية الإنسانية،

## وفي توسيع خيارات

## الإنسان العربي

## للهوض به إلى

## المستويات التي تليق

## به

إن التواصل هو  
تشاركٌ وفعلٌ

تصالحٍ مع العالم

ومع الذات، حيث

تتم إعادة بناء

معارفنا في ضوء

ثورات المعرفة

والعلوم كما تجري

في العالم المعاصر

تعد البيئة

التمكينية شرطاً

من شروط تحقيق

مجتمع المعرفة.

وقد تحصل بدونها

نتائج لا يضمن أحد

إمكانية استمرارها

وتطورها. ولهذا

فإن المؤسسات

والتشريعات تعد

الضامن الأساس

لكل مجالات

الابتكار في الميدان

المعري

فعل العمل المشترك، والمتجه لاستيعاب مكاسب  
وثورات المعرفة دون الرضا المبالغ فيه في النظر  
إلى المخزون التراثي القديم. ذلك أننا في  
العالم العربي مطالبون بدعم أصدتنا المعرفية  
القديمة وثقافتنا الشعبية العامة بالأرصدة  
التي بنتها ثورات المعرفة المعاصرة. ودون ذلك،  
سنظل نتحدث عن مخزون فكري يدور حول  
نفسه، متعاملاً مع معطيات قد يكون عفا عنها  
الزمن، وأصبحت في حكم المعارف العتيقة التي  
يمكن أن تكون غذاء للذاكرة والروح، دون أن  
تمكننا من فهم ما يجري في العالم واستيعاب  
مستجداته المعرفية، ودون أن تساعدنا في  
تحصيل التنمية الإنسانية الشاملة.

إن التواصل، كما نفهمه، تشاركٌ وفعلٌ  
تصالحٍ مع العالم ومع الذات، حيث تتم إعادة  
بناء معارفنا في ضوء ثورات المعرفة والعلوم  
كما تجري في العالم المعاصر. ونحن نعتبره  
عملية تشارك وتفاعل لأننا نرى فيه وسيلة من  
وسائل النقل والتوطين المؤديين إلى ما نتوخاه  
من مجتمع المعرفة، إضافة إلى المساهمة في  
إنتاج وابتكار المعرفة.

### محاور العمل المقترحة في اتجاه مجتمع المعرفة

استجابة لأبرز متطلبات الراهن العربي  
في مجال المعرفة، تعتمد الرؤية المقترحة على  
ثلاثة محاور كبرى للتحرك تشتمل على: توفير  
البيئات التمكينية اللازمة؛ ونقل وتوطين  
المعرفة؛ وتوظيف المعرفة خدمةً للتنمية  
الإنسانية المستدامة ولرفاه وعزة الفرد  
العربي. وندرج في قلب كل من هذه المحاور  
برامج قطاعية خاصة تتعلق بدفع مجتمعاتنا  
نحو تملك مجتمع المعرفة. ومن باب التأكيد،  
لا بد من الإشارة إلى أن المحاور هنا مركبة  
بناء على نتائج وخلاصات رصد حال المعرفة  
في مجالاتها المختلفة كما بناها التقرير.

### المحور الأول: توفير البيئات التمكينية

يقتضي بناء مجتمع المعرفة العربي، أولاً،  
تهيئة البيئات التمكينية المناسبة. ذلك أن هذا  
المجتمع ينشأ ويتطور في ضوء هذه البيئات،  
التي تشمل توسيع مجال الحريات، كما تشمل  
بناء المؤسسات الحاضرة، وصوغ التشريعات  
القانونية الداعمة لمرتكزات وأفاق مجتمع

المعرفة. كما يقتضي الأمر خلق الحوافز  
والمبادرات المساعدة على إنعاش فضاءات  
الإبداع، وذلك بسن تقاليد الاحتفاء بالإبداع  
والمبدعين.

تعد البيئة التمكينية شرطاً من شروط  
تحقيق مجتمع المعرفة. وقد تحصل بدونها  
نتائج لا يضمن أحد إمكانية استمرارها  
وتطورها. ولهذا فإن المؤسسات والتشريعات  
تعد الضامن الأساس لكل مجالات الابتكار  
في الميدان المعري، كما أن توفير مناخ الحرية  
يؤهل الفاعلين في المجال المعري لمزيد  
من العطاء والإبداع. إن الحرية والمأسسة  
متكاملان. ولعل الفقر الكبير في ميدان الإبداع  
في البحث العلمي في الوطن العربي يعكس  
بوضوح غياب المؤسسات التي يفترض أن تقوم  
على تهيئة الشروط المناسبة لاستنبات آليات  
الإبداع في بلداننا. وإذا كنا نتحدث اليوم في  
مجتمعات المعرفة عن المختبرات وورشات  
البحث المشتركة بواسطة تقانات المعلومات  
الجديدة، فإن المختبرات الجماعية العلمية  
القليلة المعزولة في جامعاتنا لم تبلغ بعد درجة  
المأسسة الضامنة لتقنين وسائل وأدوات  
وحوافز البحث. كما أن علاقات التعاون  
القائمة بين الجامعات العربية تكشف غياب  
أي خطة واضحة في التعاون المثمر القادر على  
توفير هدر المقدرات والنزيف المترتب على  
الهجرة المتواصلة للباحثين والخبراء العرب.

يمكن أن نشير أيضاً، وعلى سبيل المثال،  
إلى أن البيئة التمكينية المتعلقة بتقنية الاتصال  
والمعلومات تقتضي العناية برأس المال البشري  
بحكم أهميته في مجال المهارة والمعرفة الفنية  
والإدارية، أي ما يشكل أساس رأس المال  
البشري، إضافة إلى الدور الذي يمارسه في  
التعليم والبحث العلمي والتقانة.

### المحور الثاني: نقل وتوطين المعرفة

ليس من السهل ولوج مجتمع المعرفة دون  
العمل على نقل أدواتها وتقنياتها وجعلها  
متوافرة في مختلف بنيات المجتمع. كما أن نقل  
وتوطين المعرفة في وطننا العربي عملية تاريخية  
تقتضي طول النفس، وتستدعي إرادة في العمل  
على جبهات متعددة. ويمكن اعتبار مطلب  
تطوير اللغة العربية وتجديد الفكر العربي  
والتسلح بمقدمات الفكر المعاصر، التاريخية  
والنسيبية، أوليات ضرورية في عملية التوطين

والاستنبات، وإعداد التربة الملائمة لتهيئة ما يساعد على الانخراط في تعلم منجزات مجتمع المعرفة. فمسألة تطوير اللغة العربية مثلا تحصل عن طريق الاهتمام بالترجمة، حيث يتم التلاقح المطلوب في مجتمع المعرفة بين اللغات والإبداعات وأنماط ومناهج التفكير. ومن هنا أهمية الترجمة كعملية تفاعل معززة للتواصل ولتقاسم مكاسب المعرفة. فهي تساهم في تطوير المنتج الفكري المحلي، وتجعله يفتح على إمكانات أخرى في النظر إلى الظواهر والأشياء من زاوية جديدة.

يتبين مما سبق أن التوطين ليس مجرد نقل؛ إنه فعل مركب يستوعب النقل والترجمة والتربية والتدريب وكل الأفعال التي تحول المنقول من فعل مستورد إلى فعل مستتب. إنه فعل تهبه البيئات الجديدة ملامح أخرى تجعله مطابقا ومناسبا لاحتياجات قائمة. ونحن لا نبالغ عندما نعتبر أن التوطين طريق يؤهلنا لإعادة الإنتاج، كما يؤهلنا للانخراط في دوائر الإبداع، حيث لا إبداع بدون شرط التوطين، ولا توطين بدون شرط البيئة التمكينية. كما أن إصلاح قواعد اللغة ونظم التعليم، وتمثل مكاسب تقنيات المعلومات كلها آليات أساسية في محور التوطين. وينبغي أن لا نغفل هنا التأكيد على أن كل الأفعال السابقة تنشأ ضمن رؤية وفعل محددين، رؤية تتوخى إسهام المعرفة في التنمية الإنسانية.

إن التوطين عملية معقدة جداً تستدعي إقامة بنى جديدة في المحيط الاجتماعي، وموارد مالية ضخمة، علاوة على مهارات جديدة وأساليب جديدة في العمل؛ وكل هذا يقتضي نشوء ذهنيات قادرة على التكيف مع الآليات الجديدة في العمل والإنتاج. من هنا، فإن المدى المتوسط والبعيد هما الكفيلان بكسر القوالب الجامدة في العمل واستبدالها بإيقاعات جديدة في التواصل والإنجاز. ولا ينبغي النظر إلى الموضوع من زاوية تكتفي بالنقل، الذي يغفل مبدأ ملاءمة المنقول مع محيطه؛ حيث لا تتأتى عملية الملاءمة إلا بالاجتهاد في بحث سبل مواكبتها وتجاوبها مع متطلبات الواقع الذي يتجه لاحتضان واستنبات متطلبات ووسائل مجتمع المعرفة.

### المحور الثالث: توظيف المعرفة

يعد هذا المحور محصلة لتحقيق التمكين

والتوطين، وهو يتعلق بتوظيف المعرفة وتقنياتها في المجتمع والاقتصاد ومختلف مجالات الحياة. إنه يعني ربط المكاسب المعرفية الجديدة بمجالات الإنتاج والتقدم في المجتمع، حيث تمكننا المعارف الجديدة من الانخراط في بناء الاقتصادات الجديدة، التي أصبحت تشكل فضاءات للعمل والإنتاج المتنوع، كما أصبحت تراكم خيرات مادية ومعنوية لا حصر لها.

ويفترض أن ينعكس التوظيف على مختلف مجالات التنمية المجتمعية، ويساهم في إشراك مختلف الفئات الاجتماعية، وبخاصة الشباب، في الاستفادة من أشكال التوسع والابتكار التي ولدتها الآليات والتقنيات المعرفية الجديدة في مجال العمل والإنتاج. فعندما يبدأ توظيف هذه الآليات المعرفية في الاقتصادات التي أصبحت رائجة في العالم اليوم، على سبيل المثال، يصبح بإمكان مجتمعاتنا عن طريق فاعليها الاقتصاديين الانخراط في شبكات الاقتصادات والأسواق الإلكترونية وأساليب التعامل المالي التي تجتاح الاقتصاد العالمي الجديد اليوم، فنتمكن من الالتحاق بدورة الاقتصاد العابر للمقارن بالوسائل التي أصبحت توفرها تقنيات المعلومات، بما لها وما عليها.

### المحاور والقواعد: تقاطع وتفاعل

إن المحاور التي ذكرناها بصورة مجزأة تعد محاور متداخلة ومتفاعلة لا تفصل بينها مسافات محددة. بل إن هذه المحاور تعد متقاطعة في أسلوب تشكلها وتبلورها. بين التمكين والتوطين والتوظيف يتواصل التمكين ويترسخ التوطين ويتسع التوظيف، وفي قلبها جميعا ينشأ إنسان مجتمع المعرفة، وتولد المقاول والبضاعة الجديدة. إن إيقاع العمل في مجتمع المعرفة سريع ومتواصل، وإذا كنا نعي أن التحديات التي تواجهنا في الوطن العربي في موضوع مجتمع المعرفة كبيرة ومعقدة، فإن ركوب درج المحاور المذكورة والانخراط فيها يدرج أيضا في عداد الأعمال المركبة، ومن هنا إلحاحنا على صفة التقاطع والتداخل والتفاعل بين هذه المحاور.

### جوانب التحرك في بناء مقومات مجتمع المعرفة

نتنقل الآن إلى التعرف على جملة من الأفعال المقترحة ورسم معالم الخطوط

### إن التوطين

### ليس مجرد

### نقل؛ إنه فعل

### مركب يستوعب

### النقل والترجمة

### والتربية

### والتدريب وكل

### الأفعال التي تحول

### المنقول من فعل

### مستورد إلى فعل

### مستتب

### يُعدُّ توظيف المعرفة

### محصلة لتحقيق

### التمكين والتوطين،

### وهو يتعلق بتوظيف

### المعرفة وتقنياتها في

### المجتمع والاقتصاد

### ومختلف مجالات

### الحياة

## التحرك في ميدان البيئة التمكينية

نتطلق في برنامج الأفعال المقترحة من رسم المعالم الكبرى للمجال الذي يفترض أن يشكل الحاضن المناسب لمجتمع المعرفة، ونعتبر أن إعداد هذه البيئة يتطلب على المستوى الفوري مواجهة الراهن العربي، ولاسيما في ما يتعلق بتوسيع مجال الحريات العامة، ومراجعة الخطط التنموية القائمة لبحث سبل المواءمة بينها وبين متطلبات مجتمع المعرفة. وتتمتع هاتان الخطوتان بأهمية خاصة. فالحرية هي رافعة المعرفة والتنمية. كما أن العكوف على وضع مخططات للتنمية أو مراجعة ما هو قائم منها ينبغي أن يأخذ بالاعتبار أنه لم يعد بإمكان المجتمعات اليوم أن تضع خططاً للتنمية دون استدعاء مكاسب المعرفة في مختلف الأنشطة والممارسات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي أيضاً.

أما في المدى المتوسط، فإن الأولويات المطروحة تتعلق بالسياسات التعليمية والثقافية، مثلما تتعلق بالمؤسسات والتشريعات. إن تهيئة بيئة صانعة ومؤطرة لمجتمع المعرفة تتطلب إعادة النظر في مجمل السياسات ذات العلاقة، بما في ذلك السياسات الثقافية العامة والسياسات التعليمية القائمة. كما يستدعي مراجعة واقع المؤسسات والتشريعات الملائمة للأفاق التي يمكن أن ترسم في اتجاه المساعي الرامية إلى ولوج مجتمع المعرفة. وعندما نعرف أن الثقافة العربية على وجه العموم تعاني من وجود بعض أنماط من التفكير المتسم بالجمود والمعتمد على أساليب في النظر لم تعد مناسبة لمتطلبات العصر، نتبين الحاجة إلى خطط تأخذ بالاعتبار واقع الثقافة السائدة والمهيمنة في المنطقة العربية. ومن هنا، تظل الحاجة إلى توسيع دوائر الاستنارة وتشكيل فضاءات الفكر الحر مطالب تستدعي آليات لنشرها وتعميمها داخل المجتمعات العربية. ومن المؤكد أن هذه المهمة ليست بالأمر السهل. ومع ذلك، يمكن توجيه القنوات والمؤسسات والوسائط التي تمارس العمل الثقافي بصورة تمكن من بناء ونشر وتعميم قيم فكرية جديدة، حيث تلعب المؤسسات التعليمية في هذا الباب، على سبيل المثال، دوراً مركزياً. وانطلاقاً من ذلك، نشير إلى أننا ربطنا في هذه النقطة بين مراجعة السياسات الثقافية والسياسات التعليمية،

العريضة التابعة والمترجمة للرؤية والطموح السابقين. ونؤكد في بداية محور الأولويات أن ما ستقدمه يظل مشدوداً إلى متطلبات الواقع العربي الراهن في ميدان المعرفة كما عبرت عنه فصول التقرير. والغرض من ذلك بلورة مقترحات دقيقة وقابلة للتطبيق متى توافرت الإرادة وتوطد العزم على القيام بهذا التحرك.

ومن الصعب ترتيب هذه القضايا حسب الأهمية، بحكم اختلاف مواقع البلدان العربية. في سلم تملك أنظمة ومراكز مجتمع المعرفة. وعلى هذا الأساس، جنحنا إلى وضعها ضمن الأبعاد الزمنية الواقعية لتطبيقها، لتستوعب الأفعال اللازمة لبناء حركة تغطي ثلاث مسافات زمنية:

التعامل الفوري، ويفترض أن يغطي الراهن والآني؛

والتعامل على المدى المتوسط، ويغطي زمناً يتم ضبطه في ضوء معطيات كل بلد على حدة، تبعاً لخصوصياته وأشكال تعامله مع مستجدات ثورة المعرفة وأدواتها؛

ثم المدى الطويل، وهو أفق مشروع على العمل المتواصل طويل الأمد لترسيخ قيم وآليات مجتمع المعرفة.

وتمت الإشارة إلى استمرارية العمل في العديد من المحاور، إدراكاً للطبيعة التفاعلية المستمرة لهذه الأهداف وضرورة الاستمرار في التحديث والمراجعة.

ومن المؤكد أن التوضيح الزمني للملائم لا يستبعد التقاطع والتداخل وإعادة الترتيب، مما يؤهل الفاعلين لإيجاد الصيغ البرنامجية المناسبة، وإيجاد الترتيب الملائم والمناسب لأولويات التحرك. تتمتع الأولويات، إذن، بمرونة كبيرة، لأنها عبارة عن خطوات مفتوحة على إمكانات متعددة كما بينا في كيفية ضبطها على مقامات الواقع. إنها إجراءات تتطلق من قبول التصور العام في الرؤية الواردة في ما سبق، ومحاولة إيجاد دروب لتصريفها بناء على بيئات الواقع العربي المتنوعة. وبذلك يمكن أن يتم التعامل مع أي من هذه العناصر والأفعال، سواء على مستوى الدولة الواحدة أو الإقليم، أو على مستوى الوطن العربي ككل بالصورة المناسبة لتطور أدائه المعرفي.

من الأولويات

الملحة توسيع

مجال الحريات

العامة، ومراجعة

الخطط التنموية

القائمة، لبحث

سبل المواءمة بينها

وبين متطلبات

مجتمع المعرفة

تتطلب تهيئة بيئة

صانعة ومؤطرة

لمجتمع المعرفة إعادة

النظر في مجمل

السياسات ذات

العلاقة، بما في ذلك

السياسات الثقافية

العامة والسياسات

التعليمية

القائمة. كما

يستدعي مراجعة

واقع المؤسسات

والتشريعات الملائمة

## أولويات التحرك في بناء كل من عناصر مجتمع المعرفة في العالم العربي

## البيئات التمكينية

	التعامل الفوري	على المدى المتوسط	طويل الأمد
إطلاق الحريات العامة	←		
مراجعة التنظيمات والقوانين	←	←	
مراجعة الخطط التنموية لضمان التوافق	←		
مراجعة السياسات التعليمية	←	←	
مراجعة السياسات الثقافية العامة	←	←	
إحياء اللغة العربية	←	←	←
تخصيص الموارد المالية المستدامة	←	←	←
القياس المتواصل لوضعية البيئات التمكينية	←	←	←
إقامة وبناء المؤسسات الحاضنة	←	←	←

أصبح تطوير اللغة العربية والارتقاء بنسقتها وقواعدها أمراً ملحاً، وبخاصة في ضوء الانقلابات الجديدة التي عرفها ميدان تقانة المعلومات

أن تطوير اللغة العربية يندرج بدوره ضمن أولويات التحرك في مجال إعداد البيئة التمكينية لمجتمع المعرفة.

نضيف إلى ذلك ضرورة التحرك الفوري والمتوسط والطويل الأمد في موضوعين اثنين لهما أولوية قصوى؛ أولهما يتعلق بتخصيص الموارد المالية المستدامة، وثانيهما يشير إلى مطلب القياس المتواصل لحال البيئة التمكينية، بل حال المعرفة بمختلف أبعاده وعناصره. ويتمتع التحرك في هذين المجالين بأهمية خاصة، بحكم أن الموارد المالية تعتبر الحجر الأساس في مجال إعداد الخطط الضرورية لانطلاق مسيرة تهيئة البيئة التمكينية ورفدها بالاحتياجات التي تصنع لبرامجها إمكانية التحقق والإنجاز. والنقطة الثانية تشير إلى مطلب المراجعة والقياس المستمرين، اللذين يكشفان درجة التطور في البيئة التمكينية ودرجات النجاح في التأطير الذي تمارسه هذه البيئات، وفي نجاح بناء المؤسسات الضامنة لنقل وتوطين المعرفة.

التحرك في مجال نقل وتوطين مجتمع المعرفة

إن لمفردة التوطين مرادفات تقوم مقامها

بحكم التداخل العميق القائم بينهما. أما التنظيمات والمؤسسات والقوانين، فإن إعدادها لدعم واحتضان التحرك نحو مجتمع المعرفة يعد من الأولويات القادرة على منح البيئة التمكينية إطاراً للعمل مستقلة عن تدخل الأفراد وصناعة التراكم. إن الطابع المؤسسي لأفعال المعرفة يجنبها الصفة المؤقتة، ويمنحها الرسوخ الذي يجعل مساراتها قادرة على تركيب المنجزات وتطويرها.

ويمكن أن نضيف إلى المراجعات التي ذكرناها أولوية تطوير اللغة العربية، وهي تتقاطع مع كل من السياسات التعليمية والثقافية. إن تطوير اللغة العربية والارتقاء بنسقتها وقواعدها أصبح أمراً ملحاً، وبخاصة في ضوء الانقلابات الجديدة التي عرفها ميدان تقانة المعلومات، حيث تبلورت في هذا الميدان لغة إجرائية مكونة من جملة من الرموز وموصولة بأدوات وأجهزة في غاية الدقة. وأدى ذلك - ويؤدي - إلى إبداع لغة داخل اللغة. كما أدى إلى توسيع الفجوة اللغوية القائمة بين لغتنا وبين المعارف الجديدة وتقاناتها. وإذا كنا نسلم بأن اللغة وعاء للثقافة والمعرفة، إضافة إلى كونها وسيلة، وأن الفاعل اللغوي قادر على بناء لغة إجرائية منتجة للمعرفة وقادرة على المشاركة في إبداعها، فإننا نعتبر

من الضروري التحرك في موضوع تخصيص الموارد المالية المستدامة والقياس المستمر لحال المعرفة بمختلف أبعاده وعناصره

يصبح للمعرفة حضور منتج ومبدع داخل المجتمع العربي، بل يستمر تحقيقاً لمبدأ التواصل مع كل من الخارج والداخل. لذلك، وقبل عرض بعض الأولويات الزمنية في مجال التحرك نحو توطین المعرفة، نؤكد أن الانفتاح والتواصل يشكّلان معاً القاعدة الكبرى في مجال التوطین، باعتبار أن التواصل يقوم على الانفتاح، والانفتاح يتجه لإعداد العدة المناسبة لتجاوز صور القصور القائمة. ومن هنا، فإن استعمال كل الوسائل المساعدة في دعم هذا الخيار والتحفيز على النقل يساعدان على الإسراع بالتوطین. إن إنشاء مراكز البحث، مثلاً، والانفتاح على منابع المعرفة العالمية، والاهتمام بالتدريب والتأهيل، كلها خطوات أساسية في درب استنبات العناصر التي تفجر إمكانية تطوير المعرفة في مجتمعنا. ولعل الخطوات التي أشرنا إليها الآن تدرج في إطار العمل الفوري، كما تدخل في إطار العمل على المدى المتوسط. وهي أولويات يصار إلى توظيفها أيضاً في المدى الطويل، أي في الفترات الانتقالية المطلوبة لسد فجوة المعرفة العربية في مختلف أبعادها ومجالاتها.

وتشكل مسألة غرس آليات تقانة المعلومات وتوسيع درجات استعمالها، على سبيل المثال،

وتؤدي معانيها بصورة أو بأخرى، من بينها مرادفات تشير إلى استعارات جغرافية أو زراعية أو سيكولوجية، نذكر منها النقل والاستنبات والاستيعاب. وتضفي كل كلمة من الكلمات السابقة على دلالة التوطین معنى معيناً أو معاني مختلفة، مما يوسع الدلالة العامة لأفعال التوطین، خصوصاً عندما يكون المقصود في سياق تقريرنا الإشارة إلى عناصر مادية وأخرى رمزية، حيث يشير المادي منها إلى الوسائط والآليات، والرمزي إلى المعطيات المجردة التي تنقل من محيط نشأتها إلى فضاءات أخرى بهدف إعادة إنتاجها.

هناك أمر آخر يجدر الانتباه إليه، لكي لا يرى البعض أن الموضوع يتعلق بفعل آلي فقط. إننا نربط التوطین بمبدأ إضفاء الطابع المحلي والخصوصي والذاتي أثناء وبعد عملية التوطین، حيث تصبح المعطيات المنقولة جزءاً من بنية المجتمع المنقولة إليه، ولا تظل مجرد معطى منسوخ وغريب عن بيئته الجديدة. فالتوطین استيعاب وامتحان للمنقول؛ إنه، في الإستراتيجية المقترحة، فعل مركب ومتواصل، وهو فعل وتحرك نفترض أن ينطلق فوراً ويتخذ صوراً معينة في المدى المتوسط. إلا أنه فعل لا يتوقف عندما

لا يتعلق توطین المعرفة بفعل آلي فقط؛ فالتوطین استيعاب وامتحان للمنقول؛ إنه فعل مركب ومتواصل، وهو فعل وتحرك نفترض أن ينطلق فوراً ويتخذ صوراً معينة في المدى المتوسط. إلا أنه فعل لا يتوقف عندما يصبح للمعرفة حضور منتج ومبدع داخل المجتمع العربي، بل يستمر تحقيقاً لمبدأ التواصل مع كل من الخارج والداخل

الشكل 6-3

### أولويات التحرك في بناء كل من عناصر مجتمع المعرفة في العالم العربي

#### نقل وتوطین المعرفة

توطین الأمد	على المدى المتوسط	التعامل الفوري	
			دعم وإنشاء مراكز البحث والتطوير
			الترجمة
			تطوير وإصلاح التعليم
			الاهتمام بالتدريب والتأهيل
			الانفتاح على الداخل
			الانفتاح على الخارج (منابع المعرفة العالمية)
			تنظيم منابع المعرفة الداخلية
			تطوير ونقل وتوطین واستعمال تقانة المعلومات
			تحفيز توطین المعرفة
			الدعم المباشر لإنتاج المعرفة

## توطين العلم

ليس العلم مجموعة من المعارف والتناجح التي تكتسب ويتم نقلها من مكان لآخر، بل هو مجهود توطين ينبع من حاجة المجتمع نفسه، فهو روح ومنهج، أي معايير وقيم وتفاعل. إنه لا يملك بالاستمداد والاستعارة أو النقل والشراء، بل بالجهد؛ جهد استنباطه وتوطينه وتوظيفه أخذًا بعين الاعتبار الحاجة البيئية والاجتماعية المحلية مع امتلاك القدرة على صياغة سياسات علمية وتقنية ووطنية. فللعلم والتكنولوجيا بعد منظوميّ بنوي، من حيث أنهما يتفاعلا مع بيئة محيطية.

المصدر: سالم يفوت. مكانة العلم في الثقافة العربية. دار الطليعة، بيروت. ص 39-40-41

ومواءمته مع الحاجات المجتمعية باعتبار أنه يشكل القاطرة الرئيسية في الاستجابة لمطالبات اقتصاد المعرفة وفي تأمين التنمية الشاملة والمتكاملة.

ويكمن التحدي الأكبر هنا في تغيير الثقافة المجتمعية العامة وأولويات المسؤولين في كل من الدول العربية من دون استثناء، لتكوين القناعة، لدى الجميع، بأن بناء رأس مال معرفي متين يتطلب تركيب المناهج التعليمية وفق فلسفة تربوية متينة ورؤية واضحة، وبخاصة في ما يتعلق بترسيخ ثقافة الإنتاجية والإنجاز والجودة، وثقافة المسؤولية والمساءلة، وثقافة المعلومات واتخاذ القرار بناء على معرفة يمكن الركون إليها.

ولا شك أن مواجهة تلك التحديات تتطلب تعزيز التواصل والتعاون بين الدول العربية، أبعد مما يجري الآن، في إطار المنظمات الإقليمية والدولية المعنية. فما زالت هذه الدول تعمل في عزلة، الواحدة عن الأخرى، ولا يستفيد بعضها من خبرات بعض، كما لا يتم الالتفات إلى الممارسات الناجحة هنا أو هناك في المشهد التعليمي العربي إلا في القليل النادر.

## التحرك في توظيف المعرفة

يرتبط التحرك في محور توظيف المعرفة، بمختلف مجالاته وأفعاله، بالتحرك على المحورين السابقين؛ محور التمكين ومحور التوطين. ولعل الضرورة المنهجية هي التي تستدعي هذا التقسيم. ذلك أن التمكين توطين، والتوطين توظيف. وعملية بناء المعرفة ومجتمعها في الوطن العربي مركبة بصورة

خطوة مؤسسية في هذا الباب. كما يشكل إصلاح الذهنيات، الوصول بتطوير وإصلاح التعليم وتطوير الثقافة في المجتمع، وسائل ضرورية في باب ترسيخ التوطين. فثورات المعرفة في العالم اليوم تقوم على مقدمات كبرى في النظر إلى الطبيعة والإنسان. وما زلنا نفتقر إلى هذه المقدمات في الثقافة العربية، وهو الأمر الذي يكرس الفجوة المعرفية ويعقد مسارات التوطين. وعلى سبيل المثال، يكون التوطين بإصلاح التعليم، كما يكون بالترجمة، التي تتيح للفكر العربي فرصة التلاقح والمثاقفة القادرة على إعادة تشكيل الفكر العربي في ضوء مكاسب ومنجزات المعرفة المعاصرة.

إن التفكير في توطين المعرفة في العالم العربي يستدعي العمل في مستويين اثنين: المستوى المؤسسي الذي يندرج، كما أوضحنا آنفاً، في إطار البيئة التمكينية، والمستوى النسقي الذي يضع في اعتباره مختلف أبعاد المجتمع. ويعني الاهتمام بهذين البعدين أننا نواجه مشروع مجتمع برمته، وليس مشروع قطاع بعينه أو جهة بعينها. وبما أن مشهد الأداء المعرفي العربي يتسم في الوقت الراهن بغياب المنظور الشمولي، فإن هذا النوع من التحرك يفيدنا في ربط مختلف مكونات المجال المعرفي، حيث يكون توطين روح المبادرة الجديدة، وتوسيع مجال الاستعانة بتقنيات المعلومات، وبناء مؤسسات الإبداع والابتكار، بمثابة روافع حاملة لدورة المعارف والمهارات والتقنيات ومختلف الثروات المادية واللامادية، التي نفترض أن تتضاعف داخل دواليب مجتمع المعرفة الهادفة إلى مغالبة رهانات التنمية الإنسانية.

ولا شك في أن بعض الدول العربية التي تعاني من محدودية ثروتها المالية ستجد صعوبة في الانتقال بسرعة نحو مجتمع المعرفة. فالتوسع الكمي في بعض المجالات المعرفية لا يتطلب توافر موارد مالية ومادية كبيرة فقط، بل إن التحدي الأكبر يكمن في توافر الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على وضع السياسات والإستراتيجيات والخطط والمناهج التربوية ومتابعتها وتقييمها. من هنا، تظهر الحاجة لوضع الاستثمار في الموارد البشرية التربوية على رأس أولويات العمل في مختلف الدول العربية من دون استثناء.

ويصاحب ما سبق الاهتمام بنوعية التعليم ونوعية مخرجاته، وضمان جودتها في مختلف مراحل التعليم. وفي هذا الإطار، نرى أن تتجه العناية إلى ضمان جودة التعليم العالي

## إن بناء رأس مال

## معرفي متين يتطلب

## تركيب المناهج

## التعليمية وفق

## فلسفة تربوية

## متينة ورؤية

## واضحة، وبخاصة

## في ما يتعلق بترسيخ

## ثقافة الإنتاجية

## والإنجاز والجودة،

## وثقافة المسؤولية

## والمساءلة، وثقافة

## المعلومات واتخاذ

## القرار بناء على

## معرفة يمكن

## الركون إليها

فالأمر يتعلق بابتكار وإعادة إنتاج الوسائل القادرة على تحويل المجتمع والاقتصاد والمعرفة في اتجاه مواجهة احتياجات وإشباع رغبات الإنسان المتزايدة، في عالم تزداد فيه ظواهر الاستهلاك، وترتفع وتيرة الإنتاج لتلبية مختلف الرغبات، وعالم تتنافس فيه الشركات والمقاولات والعقول على صناعة الأسواق وفق مدارات خاصة، من أجل المزيد من الإنتاج. إن أغلب التحركات في هذا المحور تقسم المدى المتوسط والطويل، وتشتغل في مجال التخطيط والتنفيذ في مختلف المجالات التنموية، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي تمين العلاقة بين الإنتاج والمعرفة. وفي مجالات التدريب والتأهيل، لتتمكن من التوظيف الأنجع لثمار مجتمع المعرفة واقتصادها في خدمة التنمية الإنسانية بمفهومها الأوسع. ومن أهم الأهداف إقامة علاقة قوية بين الإنتاج والحاجات التنموية المجتمعية من جهة، والمعرفة من جهة أخرى، حيث لم يعد من الممكن أن تنشأ النماذج الجديدة في الاقتصاد الخدماتي والسلعي، وفي مجتمعات تتطور احتياجاتها وطموحاتها بوتيرة عالية، دون الارتكاز إلى مكاسب المعرفة. فالتحركات الاقتصادية في القطاعات السياحية في مجال صناعة الأسواق وفي بناء برامج التداول الاقتصادي

متداخلة من المحاور الثلاثة المذكورة؛ فنحن لا ننتظر التوطين ليتم التوظيف، بل نمارس التوظيف في التوطين. كما تتيح لنا البيئة التمكينية إنجاز التوطين. إلا أن تقسيم المشروع المركب والمتفاعل في الخطة المقترحة يندرج ضمن آليات الإنجاز التي نفترض أن تكون متواصلة ومستمرة.

ولعل أفعال التمكين والتوطين والتوظيف، مجتمعة، تستوعب عمليات أخرى موصولة بعضها ببعض، مع أنها، مجتمعة أو متفرقة، قد تتم وفق منهجية تجزيئية.

وهناك عنصر ناظم لمختلف التحركات السابقة، وهو يتعلق بمبدأ الانفتاح على مكاسب العصر المعرفية والتواصل مع منجزاته، وإعداد العدة المادية والمؤسسية والتربوية التي تؤهل مجتمعاتنا لسد فجوات المعرفة وولوج مجتمعتها الجديد.

توحي مفردة "التوظيف" في عنوان هذا المحور باستخدام آليات ومعطيات وأساليب جديدة في العمل، مستمدة من ثورة المعرفة في الاقتصاد وفي المجتمع. وقد تكون إحياءاتها قاصرة على إدراك المهمة الموكولة إليها. ولهذا، فنحن نح على أن المقصود بالتوظيف يتجاوز مجرد الاستخدام الميكانيكي الناقل لأدوات معينة في المعرفة واقتصاد الخدمات.

إن التمكين توطين،  
والتوطين توظيف.  
وعملية بناء المعرفة  
ومجتمعها في  
الوطن العربي  
مركبة بصورة  
متداخلة؛ فنحن  
لا ننتظر التوطين  
ليتم التوظيف، بل  
نمارس التوظيف في  
التوطين. كما تتيح  
لنا البيئة التمكينية  
إنجاز التوطين

الشكل 4-6

أولويات التحرك في بناء كل من عناصر مجتمع المعرفة في العالم العربي

### توظيف المعرفة

تطوير الأمد	على المدى المتوسط	التعامل الفوري	
← مستمر	← مستمر	← مستمر	إقامة العلاقة بين الإنتاج (الخدمي والخدمي) والمعرفة
← مستمر	← مستمر	← مستمر	الربط المستمر مع الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية
← مستمر	← مستمر	← مستمر	الربط المستمر مع الحاجات والتطبيقات العملية في التنمية بمختلف أبعادها
← مستمر	← مستمر	← مستمر	التطوير المستمر للتعليم والتدريب والتأهيل
← مستمر	← مستمر	← مستمر	القياس المتواصل للتقدم (نظام التقييم والمراجعة)

هناك عنصر ناظم  
لمختلف التحركات،  
وهو الانفتاح على  
مكاسب العصر  
المعرفية والتواصل  
مع منجزاته

### التقدم العلمي والتقدم الاجتماعي

خبرات جديدة. الثورة تعمم ثقافة جاهزة، العلم الحديث وحده يوسع آفاق المعرفة ويكثر عدد التخصصات. المعادلة بين التقدم العلمي والتقدم الاجتماعي صحيحة إذن في كل الظروف والأحوال. هذه نقطة واضحة، إلا أنه من غير المفيد أن نقول في ظل الأوضاع العالمية الراهنة إن العلم سيحل على المدى الطويل كل معضلات البشرية. العالم اليوم موزع إلى مجموعات حضارية وقومية؛ يجب إذن حصر النقاش في نطاق كل مجموعة. بالنسبة للمجموعة العربية السؤال المطروح هو الآتي: ما هو دور العلم الحديث في تصور العرب للحاضر والمستقبل؟ علما بأن هذه الصيغة العامة تشمل أسئلة فرعية عديدة أهمها: دور العلم في المجتمع العربي وفي الفكر العربي؟ مشاركة العرب في تقدم العلم في الماضي وفي الحاضر؟ مساهمة العلم في حل المشكلات العربية؟ اهتمام العرب حاليا بالعلم ...

لا أحد يستطيع أن ينكر أن أي مجتمع لا يستطيع التغلب على الفقر والجهل والمرض إلا بواسطة مكتسبات العلم الحديث، فغدا العلم يعني أساسا الرفع من مردودية العمل البشري... هناك مشكل حقيقي يتمثل في علاقة الثورة العلمية بالثورة الاجتماعية: هل الأولى مشروطة بالثانية كما يقول الماركسيون وغيرهم من علماء الاجتماع؟ هل الأولى قادرة على خلق الثانية كما يروجو ذلك ساسة الغرب المحافظون والليبراليون؟ هذا مشكل ضخم، لكنه مشكل عارض إذا صح التعبير. إن الثورة السياسية والاجتماعية تزيل الحواجز والعقبات دون أن تشكل بذاتها حلاً للمشكلات الملموسة القائمة. الثورة لا تغني المسكين ولا تعلم الجاهل ولا تبرئ المريض. إنها تفتح الطريق للعلم الذي وحده يقوم بتلك المهمات. الثورة توزع خبرات موروثية، العلم وحده يخلق

المصدر: عبد الله العروى، 1983. ثقافتنا في ضوء التاريخ. المركز الثقافي العربي، بيروت. ص 116-117

### يُعدُّ إيجاد نظام

متكامل لرصد

واقع المعرفة في

العالم العربي

مطلباً أساسياً، بل

إنه يشكل الخطوة

المدخل لمقاربة

النهوض بالأداء

المعرفي العربي

وامتلاك قواعد

الإبداع

وتعميق التواصل والانفتاح، وضخ الموارد، وبناء المؤسسات، ونشر ثقافة العقلانية والنجاحة في العمل داخل الأسرة، وفي المدرسة والجامعة، ووسط المصانع وفي المقاولات.

### نحو آلية جديدة لقياس المعرفة العربية

وإذ نقترح العمل على العديد من المحاور والجوانب، فإننا لا نفضل أهمية إيجاد آلية عملية لقياس التقدم نحو مجتمع المعرفة تعين المجتمع ككل، كما تساعد صاحب القرار والمختص على التعرف على المراحل المقطوعة وتشخيص الثغرات القائمة فيها، وصولاً إلى التحديد الأدق لمعالم التقدم نحو المستقبل. وضمن هذا الإطار، فإن إيجاد نظام متكامل لرصد واقع المعرفة في العالم العربي يعد اليوم مطلباً أساسياً، بل إنه يشكل في الراهن العربي الخطوة المدخل لمقاربة النهوض بالأداء المعرفي العربي وامتلاك قواعد الإبداع. ذلك أنه لا يمكن وضع البرامج دون قياس الفجوات ومعرفة درجات الخلل التي تسود مختلف مجالات المعرفة.

### دليل المعرفة العربي

ليس هناك من سبيل للنهوض بالمعرفة دون فحص جيد وموضوعي لمواطن الخلل ولجمل الثغوب والثغرات، التي ازدادت اتساعاً بحكم

الإلكتروني، على سبيل المثال، أصبحت تصنع اليوم فضاءات اقتصادية واجتماعية وتدييرية ومالية لم تتمكن بعد من ضبط قوانينها ولا آفاق تحررها. وبذلك ينبغي المزيد من توظيف هذه الأساليب والآليات، لنتمكن من ولوج المجالات الجديدة لمجتمع واقتصاد المعرفة، بكل الآفاق التي يفتحها في مجالات العمل والتنمية.

وفي موضوع التوظيف، نضيف إلى ما سبق ما نعتبره تحركاً يعمل أيضاً في المدى البعيد، وهو تعزيز طرق دعم المعرفة النقدية في الثقافة العربية. ذلك أن مكاسب المعرفة الجديدة وأساليب التوظيف الجديدة لتقنيات المعرفة وأساليبها الصانعة لكثير من إيجابيات عصرنا تساهم في تقليص حضور الجمود المعرفي المهيمن على كثير من مظاهر الحياة والفكر في واقعنا العربي. فنحن نفترض أن الخطط الجديدة في برامج التعليم والإعلام الثقافى ستمارس، بدورها، ما يُمكن من ترسيخ تقاليد جديدة في الفكر والعمل والإنتاج.

إن أولويات التحرك في محور التوظيف تتم بناء على وعي بصعوبة بلوغ مرمى التنمية الإنسانية. ولهذا تتجه التحركات في هذا المجال نحو توسيع درجات الأداء المعرفي العربي، وتعميمه على مختلف قطاعات الإنتاج والتنمية. كما تتجه إلى انفتاح خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الوسائل والأدوات التي تتيحها ثورات المعرفة اليوم. ذلك أن إستراتيجية التنمية الإنسانية تقتضي مضاعفة الجهود

يستحضر الخصوصيات التاريخية. وقد اكتفينا في إجراءات التحرك، التي بسطناها بصورة عامة في الصفحات السابقة، بالمعالم الكبرى للطريق المؤدي إلى ركوب درب مجتمع المعرفة.

في المحاور الثلاثة التي اعتبينا فيها بعرض أولويات التحرك، وقفنا، بين الحين والآخر، على الأمثلة المستمدة من بعض القطاعات الأساسية دون الإشارة إلى التفاصيل. فالتقرير يعتبر أن الأداء المعرفي الراهن تجمعه متطلبات مشتركة. وعنوانه الأكبر هو الفجوة المعرفية القائمة التي لا نعتبرها متمثلة في مختلف الأقطار العربية، مما يستدعي مزيداً من الإحاطة بالواقع المعرفي العربي في كل بلد على حدة، من أجل رسم معالم عينية لنوعية التحرك المطلوب، بناء على الاحتياجات المطابقة لحجم الفجوة وطبيعتها.

ولقد اكتفينا، في الرؤية والخطة المقترحة، بالعام والمشارك، ووضعنا الإصبع على مطلب النظرة الشمولية لمجتمع المعرفة. كما أشرنا، بوجه عام، إلى المتطلبات الأساس المتمثلة في الموارد البشرية، والدعائم المادية، وأدوات العمل، وأفاق التطلع إلى الاندماج في مجتمع المعرفة. وقد اتجه مركز الثقل في هذا التقرير للدفاع عن مبدأ التواصل بالمشاركة والاندماج المنتج والخلق، وتضمنت رؤيته التي ترجمت في خطة مقترحة وقابلة للإنجاز علامات في درب التواصل المفضي إلى الاندماج في فضاءات المعرفة الرافعة لراية الإنسان والذكاء الإنساني من أجل المشاركة والإبداع.

**أما أنا فأقول لكم إن الحياة ظلمة  
حقاً إلا حيث يكون الحافز،**

**وكل حافز أعمى إلا إذا اقترن  
بالمعرفة....**

**وكل معرفة هباء إلا إذا تحولت  
عملاً**

جبران خليل جبران

غياب خطة واضحة للتغلب على أعطاب المعرفة في مجتمعنا. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى إيجاد دليل جديد يهدف إلى التعرف الأدق على حال المعرفة العربية، وذلك بتجاوز النظرة التقليدية لقياس إنتاج المعرفة بالاعتماد على بعض المؤشرات التي قد لا تكون مطابقة للواقع المعرفي العربي. ونتصور أن الدليل المقترح يتميز بقدرته على استقصاء واقع المعطيات الجارية وبناء المؤشرات القادرة على التقاط وتفسير مختلف التفاعلات القائمة في أحوال المعرفة العربية. إن إيجاد مثل هذا الدليل يتطلب عملاً جماعياً تشارك فيه مختلف الجهات المجتمعية ذات الصلة بالموضوع، ليخرج من صلب الواقع العربي، وليتم التوافق على اعتماده في التحليل والمقاربة، ومن ثم رسم وتطبيق الخطط والسياسات.

ويعتبر هذا الدليل خطوة مركزية في باب الإعداد لبناء مجتمع المعرفة العربي، حيث تبنى القواعد وترتب البيانات وتبتكر المؤشرات في إطار التواصل مع الذات وأحوالها المعرفية، دون إغفال الاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال. ذلك أن دليلاً عربياً مقترحاً للمعرفة لا يعني التخلي عن المكاسب التي بنتها التجارب التي سبقتنا قدر ما يعني بناء دليل يستجيب لمتطلبات الواقع العربي، ويتوخى منح المعرفة المكانة التي تؤهلها لتكون قاطرة أفعال النهوض والتنمية. ولا يعتبر هذا المقترح من الأعمال الطوباوية، على الرغم من أهمية اليوتوبيا في أفعال التاريخ، بل إنه يندرج ضمن الخطط المساعدة على تجاوز الفجوة المعرفية العربية بالبناء المتدرج الذي يسلم بأن دليلاً عربياً للمعرفة يعد خطوة أساسية في طريق طويل؛ إنها خطوة البداية الضامنة لسلسلة الأفعال الموصلة إلى مجتمع المعرفة المنشود.

## خلاصة

تتجاز مختلف المقترحات المتضمنة في هذه الرؤية المتعلقة ببناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي إلى روح وخيارات التنمية الإنسانية، دون إغفال الإشارة إلى توسيع الدلالات المتعلقة بسماح مجتمع المعرفة، وبخاصة في المسائل الموصولة بمحاصرة الحتمية التكنولوجية، وتحويل تقانة المعلومات إلى بديل لآليات المعرفة النقدية والفحص التاريخي الذي يستحضر البعد الإنساني الشامل، كما

**يتطلب إيجاد دليل  
المعرفة العربي عملاً  
جماعياً تشارك فيه  
مختلف الجهات  
المجتمعية ذات  
الصلة بالموضوع،  
ليخرج من صلب  
الواقع العربي،  
وليتم التوافق على  
اعتماده في التحليل  
والمقاربة، ومن  
ثم رسم وتطبيق  
الخطط والسياسات**